وثائق حزبية
من تاريخ البعث

تطور مفهوم الإشتراكية في منظور حزبنا

من أوراق المؤتمر القومي 12
لحزب البعث العربي الإشتراكي
بغداد - العراق 1992

منشورات


1996



وثائق من تاريخ حزب البعث العربي الإشتراكي

تطور مفهوم الإشتراكية في منظور حزبنا

من أوراق المؤتمر القومي 12 لحزب البعث العربي الإشتراكي
بغداد - العراق 1992

— ١ —

ان تأكيد حزبنا على التفاعل الدائم بين مفاهيمه النظرية وبين حركة الواقع الحي يصح في جميع جوانب تفكيره، ومنها قضية الاشتراكية.ويعني ذلك عمليا ان الحزب يرى ضرورة بناء نظام اقتصادي منسجم مع خصوصية المجتمع العربي.هناك المبادئ العامة التي يتمسك الحزب بثباتها، وهناك التجربة العملية لتحقيق تلك المبادئ، أي تجسيدها في الواقع، ان المبادئ العامة في المجال الاشتراكي تتركز في كتابات الحزب الاساسية حول العدالة الاجتماعية، ومنع الاستغلال، وتحقيق مستوى لائق من المعيشة للجميع، وتولي الدولة مسؤولية قيادة عملية التنمية، وضمان تقديم الخدمات الاساسية الضرورية للرفاه الاجتماعي، والأهتمام الخاص بأحوال الشرائح الاجتماعية الكادحة واصحاب الدخل الاقل في مرحلة استلام الحزب للسلطة، وتعبئة جماهير الطبقات والشرائح الثورية المستغلة في مرحلة النضال السري،تحقيقا لأهداف النضال ضد الانحراف والافات الاجتماعية الرئيسية، من فقر وجهل ومرض واستغلال سواها، هذه عموما هي الثوابت المبدئية التي يهتدي الحزب بها في بناء النظام الاقتصادي.

اما اشكال هذا النظام، والاجراءات العملية التي يتطلبها فيجري اختيارها بما يناسب المجتمع ومرحلة التطور، وتخضع، بالتالي للتجربة، حيث تجري عملية التمسك بما يثبت من خلال التجربة صلاحيته، والتخلي عما تثبت التجربة انه غير صالح.

وهكذا تكون عملية البناء مستمرة والتجربة متنامية، وآفاق التطور مفتوحة امام المستقبل.

ان النظام الاقتصادي ((او الاشتراكية البعثية)) ليست فرعا من نظرية شاملة سابقة، كما هو الحال في الماركسية، بل هي مشتقة من الفكر القومية، أي النضال لبناء مجتمع عربي حر موحد، تسود العدالة علاقات افراد المجتمع فيه، ويفتح الفرص المتكافئة للمواطن لأطلاق ما فيه من امكانيات للابداع والتقدم وتحقيق سعادته المادية والروحية وبهذا المعنى تكون الاشتراكية البعثية جزءا من مضمون قوميتنا وسندا لها وهذا يعني ان لكل مجتمع خصوصيته القومية التي يجب ان يطور نظامه الاقتصادي بناء عليها بصورة حرة، بعيدا عن أي فرض خارجي، او تدخل، مهما كان نوعه.

هذه هي الصيغة الواضحة البسيطة التي صاغ بها الحزب نظرته الاشتراكية، منذ البداية، وتحت عبارة ((الاشتراكية العربية)).

ولكن ماذا حدث على صعيد الواقع ؟ لقد اختار حزبنا، بعد استلام السلطة، صيغا تطبيقية اثبتت التجربة انها بحاجة مستمرة الى اعادة تقييم ومراجعة.

وفي هذا المجال لا بد من التنويه بما يلي:

اولا/ ان التفكير الماركسي في موضوع الاشتراكية في الاساس، كان يقول على اعتبار العالم مجتمعا واحدا، يتطور حسب قوانين واحدة، مارا بمراحل توصل الى الاشتراكية، حيث تتحقق الملكية العامة لوسائل الانتاج، ولكن ضغط واقع المجتمعات التي طبقت فيها الاشتراكية الماركسية، وتباينها، وحرصها على الاحتفاظ بأستقلالها الوطني قد اوجد نوعا من التكييف لذلك الوضع، مما ادى الى صياغة تعبير الطرق المتعددة للاشتراكية الذي يعني، على التحديد: ان الاشتراكية، كنظام، هي في النهاية، واحدة في المنطلقات والبناء العام، بالاضافة الى الاهداف .. الا ان الطرق التي يمكن ان تسلك للوصول اليها قد تكون متباينة من مجتمع لآخر .. وتأثرا بهذا النمط من التفكير التبريري ظهرت عبارة الطريق العربي للاشتراكية، ان هذه العبارة التي جرى تداولها في المؤتمر القومي السادس، كبديل لمطلح الاشتراكية العربية، ان هي الا من آثار ذلك التأثر الذي كان سطحيا وانفعاليا في اغلب الحالات، والذي تعرض له حزبنا بسبب احتكاكه بالفكر الماركسي عالميا، وبالاحزاب الشيوعية المحلية، الا ان حزبنا بقي متمسكا بمنظوره القومي للاشتراكية.فالرفيق القائد المؤسس أوضح، في مناقشات المؤتمر القومي السادس، ان الاشتراكية العربية والطريق العربي الى الاشتراكية، هما مترادفان.

ثانيا/ وفي المجال العملي كانت هناك تجربة عبد الناصر، التي تأثرت بمزيج من الافكار اليسارية والاجراءات الرامية الى تقوية مركز الدولة، ازاء قوة رأس المال الخاص، تلك الاجراءات التي نجد اصولها في النظام الاقتصادي القائم على فكرة المؤسسة التي تضم عددا من المنشآت الصناعية المملوكة للدولة. وقد انعكس ذلك التأثر بالمحيط، بشكل جلي، في مناقشات المؤتمر القومي السادس من الناحية الفكرية، وانعكس عمليا في المرحلة الاولى بعد قيام ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز في القطر العراقي، حيث توسع نشاط الدولة من الاصول الى الفروع، وتراكمت القيود الادارية على الاقتصاد الوطني، وضعفت روح المنافسة، وتضخم الجهاز الاداري، واختل التوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد ورث حزبنا ذلك كله. بعد قيام ثورة (١٧ ـ ٣٠) تموز، وزاد على جانب منها تعقيدات اضافية في المرحلة الاولى للثورة، وازاء هذا الوضع قاد نائب الامين العام وامين سر القطر في العراق الرفيق صدام حسين، ابتداء من نهاية السبعينات، حملة للاصلاح الاقتصادي والاداري لأعادة تركيز الافكار البعثية في المسألة الاقتصادية والاجتماعية.

ـ ٣ ـ

وفي هذا الصدد هناك مسألة فكرية هامة، لا يكتمل التحليل بدون التعرض لها هي العلاقة بين مفهوم العدالة ومفهوم الكفاءة الاقتصادية.

في الاقتصاد ينصرف مفهوم الكفاءة الى كل ما من شأنه زيادة الانتاج كما ونوعا، فأنتاجية العمل، في اليوم او الساعة، او أي مقياس زمني آخر، يجب ان ترتفع بشتى الوسائل الفنية والادارية والصحية، وانتاجية وحدة الارض من أي محصول حيواني او زراعي، وانتاجية الآلة يجب ان ترتفع.وانتاجية وحدة المال المستثمر يجب ان ترتفع.

ان الانضباط وتحسين الوضع الصحي وزيادة الجهد والتدريب المهني والتطور التقني وحسن الادارة والتنظيم، وتطوير طرق الانتاج ووسائله .. كلها امور تعمل على الزيادة المستمرة في الكفاءة الانتاجية .. وزيادة الانتاجية هي المصدر الرئيس لزيادة الثروة، وهي العامل التاريخي الاول وراء ارتفاع مستوى المعيشة في الدول المتقدمة، وسر تقدمها الاقتصادي.

ولكن هذا الهدف الأقتصادي الهام لا يكون تحقيقه دائما منسجما، بصورة مباشرة، مع هدف العدالة الاجتماعية التي تعني، بكلمات، بسيطة منع استغلال جهد الآخرين، وضمان مستوى لائق من المعيشة للطبقات الفقيرة، والعدالة في توزيع الثروة والدخل.ان عملية التنمية الاقتصادية قد تصحبها ظواهر سلبية، كالبطالة الجزئية وارتفاع الاسعار وتفاوت الدخول والحاق الضرر، بهذه الفئة او تلك، الناتج عن ادخال الاختراعات الجديدة، وحصول البعض على ثروات غير متاتية عن جهودهم التنافسية الخاصة بصورة متوازنة، وخاصة في بدايات عملية التطور الاقتصادي، حيث التوازن الاقتصادي لم يتحقق بعد.

ومع ذلك فأن اعطاء الارجحية المطلقة للعدالة الاجتماعية، بأتجاههاالعام وبغاياتها النهائية، حتى عندما لا نكون قادرين على ضمان ذلك في كل مفردات المسيرة، امر لا بد منه، لضمان ركن اساسي من عقيدتنا الاشتراكية، وفي تحقيق مفهوم الحرية في جانبها العملي.على ان يبقى شعار استمرار التنمية وحل معضلاتها العملية لصالح استمرارها ومنع توقفها، مهما زاد حاجز التأثيرالمتوازن مع ما قلناه من مفاهيم، لكي لا تلحق بالمتميز ضررا، وبالتالي تكون العدالة هي المساواة في الفقر بين الجميع، وفي ظل الفقر تنشأ مظالم اجتماعية وانسانية من نوع آخر. كما ان اعطاء الارجحية المطلقة للتنمية يؤدي الى معاناة انسانية وظلم اجتماعي، يمكن ان يؤدي الى انقسام المجتمع وظهور التناقضات وعدم الاستقرار فيه، فما هو الحل ؟

الحل يكمن في موازنة دقيقة ضمن برنامج واضح المعالم، تتفاعل فيه المبادئ مع الواقع على خط سير تطبيق الاشتراكية وبناء التنمية، حيث تتم عملية اختيار الاساليب وتصحيحها وابدالها، حيثما اقتضى الامر، واستنباط اساليب جديدة تلائم الواقع ولكن بدون ان تستسلم له بل، تبقى المبادئ الاساسية الثابتة هي الاهداف التي لا بد من الوصول اليها، وتبقى الاشتراكية، كما يقول الرفيق صدام حسين في خطابه في المؤتمر القطري العاشر (ايلول ١٩٩١): (هي العدالة الاجتماعية المستوحاة، بالدرجة الاساس، من منهج المسلمين العرب الاوائل مع ادراك صفات كل مرحلة من مراحل الزمن، وان الفقراء او الاقل دخلا، هم مركز الثقل في اهتمامنا في كل المراحل والاحوال) ... وهذا يعني ان حزبنا يتمسك بمنهج المبدئية الواقعية، اذ ليست هناك وصفات جاهزة، بل ان القيادة الحاذقة المجسدة للمبدئية المتفاعلة مع الواقع وذات الافق السوقي ((الستراتيجي)) هي التي تستطيع ان تنحت الصيغ وتقود عملية التقدم المبدئية، وبمرونة بنفس الوقت، ذلك هو المنهج الذي اختطه نائب الامين العام الرفيق صدام حسين.

كان حزبنا، منذ البداية، حزب المناضلين من الطبقات الكادحة الواقعة تحت الاستغلال، والظلم الاجتماعي فجعل الاشتراكية هدفا من اهدافه الثلاثة، وتعبيرا عن ذلك الهدف اتجه، في مرحلة النضال السري، لتعبئة هذه الشرائح تحقيقا لأهداف المجتمع الاجتماعية والقومية. وبعد استلام السلطة عمل على تحقيق اكبر قدر مستطاع من مطامحها، وحقق لها مكاسب هامة، وستبقى مصلحة الجماهير الكادحة هي الاعتبار الاول في رسم سياساته المستقبلية، وهو اليوم اذ يطبق منهج الاصلاح الاقتصادي في القطر العراقي، إنما يفعل ذلك من اجل المصلحة العامة لمجموع الشعب في الامد الطويل، الا وهي تحقيق التنمية مع العدالة، وبأقل ما يمكن من التضحيات .. وتلك هي المصلحة الحقيقية للجماهير الكادحة.

ان التجربة العملية لقيادة حزبنا للقضية الاقتصادية في القطر العراقي قد اوضحت الحاجة الى عملية اصلاح او تصحيح في المسار، وقد كانت ظروف الحرب مع العدو الايراني، ثم ظروف مرحلة اعادة البناء بعد العدوان الثلاثيني في ام المعارك، عاملا مساعدا على كشف هذا الخلل والتعجيل بمواجهته بحملة الاصلاح التي قادها الرفيق القائد صدام حسين، ومن المفيد، في هذا المجال، ايضاح الجوانب الهامة في الخلل المذكور:

اتضح بمرور الوقت ان التأكيد على دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد، فدخل مجالات ليس من المصلحة ان يدخلها، وانحشر في فروع، حتى ضاقت عليه او سدت منافذ الحياة فيها، اذ ثبت من خلال التجربة ان نشاط الدولة لا يصلح لجميع الفعاليات الاقتصادية.

واذا ما دخل بعض المجالات ضمن مرحلة من مراحل التطور، فلابد ان يغادرها في مرحلة لاحقة، فقد توسع القطاع الاشتراكي الى حد ضمرت فيه القطاعات الاخرى، خاصة القطاع الخاص، كما اتضح، من طرف آخر، ان القطاع الخاص قد يتحول عن نشاطه الانتاجي الايجابي، فيستغل الظروف والاوضاع الخاصة التي يمر بها الوطن والامة لصالح الربح القائم على الاستغلال الجشع، ويلعب دورا معرقلا لنشاط القطاع الاشتراكي.

ان كتابات حزبنا، منذ البداية، لم تتخذ موقفا، صريحا او ضمنيا، يدعو الى ان القطاعات الاخرى غير القطاع الاشتراكي ليس لها وجود في نظامنا الاقتصادي، بل على العكس، ان قراءة مواد دستور الحزب توضح ان القطاع الخاص موجود بجانب القطاع الاشتراكي، اننا، اليوم، وبضوء التجربة، لا بد من تركيز تفكيرنا في هذه المسألة، على اساس ان الاقتصاد الوطني يتكون

من قطاع اشتراكي، وقطاع تعاوني، وقطاع مختلط، وقطاع خاص.

صحيح ان القطاع الاشتراكي هو القطاع القائد، او المحرك، الا انه عندما ينمو لا بد ان تنمو معه القطاعات الاخرى.لقد اعتبر التقرير المركزي للمؤتمر القطري العاشر للحزب في العراق، احدى المهمات المركزية حساب خطوات التحويل الاشتراكي وفق ميزان دقيق، واعتماد المرونة في مواجهة الحالات الطارئة والظروف الصعبة، مع الحرص الشديد على قيادة المحصلة النهائية للمسيرة بأتجاه تعزيز النهج الاشتراكي وتطويره .. ففي البناء والتحول الاشتراكي علينا ان نضع نصب اعيننا بالدرجة الاولى: القضاء على الاستغلال وتأمين الرفاهية والسعادة والحرية للفرد وللمجتمع، وليس الصيغ التي نتوصل اليها في مرحلة ما، لأن كل صيغه بنت مرحلتها وظروفها .. والمراحل والظروف ليست ثابتة، لذلك فأن الصيغ معرضة للتطوير، والتغيير والتكييف.

ان الترشيد الاقتصادي يقتضي ان تقيم الفعاليات الاقتصادية بموضوعية، فما يصلح للقطاع الاشتراكي يوكل اليه، وما يصلح للقطاع الخاص يوكل اليه وهكذا.

ان هدف الكفاءة الانتاجية يجب الا يضحى به في جميع المجالات، بل يجب ان يبقى ماثلا في اذهاننا، فزيادة الانتاج عامل هام في عملية التقدم واسعاد الانسان التي نسعى لتحقيقها.

الانسان كائن حي له مبادئ كما عنده غرائز، فالشعور بالذات امر موجود لا سبيل لنكرانه. لذلك فالمنافسة عامل هام من عوامل التقدم، عن طريق تحفيز العمل والاجتهاد والابداع، ان هذا المبدأ اذا ما غاب او ضعف في مجتمع، فأنه معرض للضمور والتراجع من دون شك .. وليس التحليل النظري وحده ما يثبت ذلك، بل التجربة العملية في الدول الغربية، وفي الدول الشيوعية على حد سواء، وان كان ذلك بأشكال مختلفة.

العراق هو القطر العربي الذي اتيح للحزب فيه اقامة تجربة لتطبيق المبادئ، من خلال الاجراءات العملية في مختلف نواحي الحياة، خاصة الاقتصادية منها، اننا، عندما نذكر الخطوات التي قامت بها قيادة الحزب في هذا القطر نقصد بذلك اعطاء امثلة على التطبيق العملي للافكار والمبادئ، لذلك تبقى اهمية تلك الاجراءات محصورة في كونها حصيلة الاجتهاد في كيفية تطبيق المبادئ في هذا المجال، بضمن الظروف والموجود والمرحلة الراهنة.

ان ضعف الاهتمام بعامل المنافسة في الاقتصاد الوطني في العراق، خلال الفترة السابقة، قد ادى الى نتائج سلبية من دون شك، انعكست في مستوى الانتاج ونوعيته وفي كافة المستويات

والقطاعات، مما اقتضى تصحيحه، فالمنافسة، وفق شوطها ومراحلها المرتبطة بظروف الدولة والمجتمع، عامل ايجابي في جميع المستويات: في داخل كل قطاع وبين قطاع وقطاع، في المجال الاقتصادي وكل المجالات الاخرى.وبجانب الاجراءات العملية التي اتخذت لاعادة تنظيم الحياة الاقتصادية، نجد من الملائم ان يتخذ اجراء على الصعيد الفكري، وقد عبرنا عن ذلك بأقتراح ادخال مادة جديدة على دستور الحزب ضمن مشروع التعديل المطروح على المؤتمر من خلال التقرير الثقافي.

ان المادة الجديدة تنص، بوضوح، على الاخذ بفكرة المنافسة، واعتبارها اساسا في المنهاج الاقتصادي للحزب.

ان الظواهر السلبية في الوضع الاقتصادي في العراق التي نضحت من التجربة العملية، هي التي عجلت في عملية الاصلاح، فجاءت الاجراءات الاقتصادية والادارية المعروفة، كأصلاح قانون العمل، واعادة تنظيم القطاع الاشتراكي واجراءات تشجيع القطاع الخاص لزيادة فاعليته، بما في ذلك تحريره من بعض القيود الادارية والقانونية المقيدة، وتشجيع المنافسة في كافة المجالات، واعادة تنظيم اجهزة الدولة، خاصة ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي .. ان هذه الاجراءات كانت ضرورية وهي تؤشر الاهتمام بمسألة الكفاءة الانتاجية واعادة التوازن بينها وبين مسألة العدالة الاجتماعية، على اساس ان تحقيق العدالة ممكن مع زيادة الانتاجية، بدلا من انخفاضها .. وقد كان ذلك، من طرف آخر، تعبيرا عن نظرة علمية متوازنة وفهم حي للبناء الاشتراكي، استطاع بهما الرفيق القائد صدام حسين ان يستبق المحاولات الاصلاحية التي جاءت متأخرة في الانظمة الاشتراكية، وان يوفر لعملية الاصلاح النجاح، في حين تعرضت المحاولات في معظم الدول الاشتراكية الى الفشل، وتحولت الى عامل من عوامل الانحراف عن الطريق الاشتراكي المتوازن.

فالتطورات التي حصلت في تجربة العراق كانت تعبيرا عن نهج اشتراكي علمي واقعي، وعن استباق في النظرة الحية الى قضايا التحويل الاشتراكي، وتأكيداً على ثبات المبدأ، وعلى تعديل في الوسائل والصيغ قائم على احترام المبدأ، وعلى توفير عوامل النجاح في التطبيق ... وهي شهادة لحزبنا ولأصالة فكرته وحيوية تعامله مع الواقع ومع المراحل، وتجسيد لعمق ايمانه بالاشتراكية.

وهناك جانب، في هذا الموضوع، يحتاج لمزيد من الملاحظات لتوضيحه، ويتعلق هذا الجانب بمسألة ما قد يصدر من مناوئي الحزب، او حتى من بعض سليمي النية من غير المطلعين على الحقائق، الا وهو انطباع الاهتمام الزائد بالقطاع الخاص المتمثل، عمليا، بتحويل بعض الفعاليات

الاقتصادية التي كانت بيد القطاع الاشتراكي الى هذا القطاع.

ان تتبع الاجراءات التي اتخذتها قيادة الحزب في العراق يوضح تهافت هذا الانطباع، فالاجراءات التي اتخذت قد ثبت جدواها، فقد ادت واقعيا الى ارتفاع كفاءة الاداء، ونشطت الاقتصاد الوطني، وبدأت آثارها بالظهور عمليا في مختلف المجالات.ان الانجازات التي تحققت في مجالات اعادة بناء مرافق البلاد التي تأثرت بالحرب مع ايران، والتوسع الصناعي، وزيادة انتاجية اجهزة الدولة امور تثبتها الارقام.لقد اعيد اعمار مدينة المدن ((البصرة))، ومدينة الفاو، مدينة الفداء وبوابة النصر العظيم، وتم اصلاح وترميم اغلب المنشآت الصناعية ومرافق النقل المتضررة من الحرب، وحدث توسع صناعي هام، وتحققت انجازات جوهرية في مجال التصنيع العسكري .. وتحقق النجاح في اكمال منشآت التصدير النفطية وزيادة طاقتها .. وبنفس المنهج تتم عملية اعادة الاعمار والبناء الاقتصادي على نطاق واسع وشامل، بعد العدوان الثلاثيني في ام المعارك: فالانتاجية الجيدة، والعدالة الاجتماعية هما ركيزتان اساسيتان في المفهوم البعثي للنظام الاقتصادي الاشتراكي.

وعلى هذا الاساس اتخذت القيادة اجراءات في مجال العدالة الاجتماعية، لموازنة الآثار السلبية المحتملة لأجراءات زيادة الانتاجية.

لقد شرعت حكومة الثورة في العراق، الى جانب تطوير قوانين العمل والضمان الاجتماعي والتقاعد، قانونا هاما هو قانون الرعاية الاجتماعية الذي ضمن دخلا للعاجزين عن العمل لمختلف الاسباب، بما في ذلك المصابون بالجنون ممن لا رعاية لهم، الى جانب الارامل واليتامى والعاجزين والذين لا مورد لهم، محققا بذلك ضمانا اجتماعيا لهذه الشرائح من المجتمع.

كما حدثت زيادة في رواتب الموظفين، وحولت المخازن المركزية المرتبطة بالقطاع الاشتراكي لتأمين حاجاتهم حصرا بأسعار معقولة بالنسبة لأسعار السوق .. وعندما ادى اطلاق تسعيرة المنتجات الزراعية الى نتائج سلبية بأرتفاع الاسعار، عادت الى تسعيرها لصالح المستهلك، واصحاب الدخول المحدودة، كما وضعت برنامجا عمليا لمعالجة ظاهرة البطالة في منطقة كردستان، واتخذت العديد من الاجراءات لمقاومة ميول التضخم وارتفاع الاسعار لصالح اصحاب الدخل المحدود، فرفعت سعر الفائدة على مدخرات الجمهور في المصارف التجارية وصناديق البريد وصندوق اموال القاصرين، كما اتخذت العديد من الاجراءات لترشيد الانفاق العام في كافة المجالات، للحد من التضخم فجمدت اسعار منتجات القطاع الاشتراكي لزمن تجري

مراجعته من حين الى آخر، وخفضت هوامش الربح من عمليات القطاع الاشتراكي في المجال التجاري .. وعلى المنوال ذاته، تمت الاجراءات التي اتخذت بعد ام المعارك.

بقي ان نشير الى نقطة هامة، هي ان الذي حصل في مجال القطاع الاشتراكي ليس الا عملية تبديل انشطة بأنشطة، اذ لم تكن العملية عملية تقليص في حجم القطاع الاشتراكي .. فالقطاع الاشتراكي قد تخلى عن بعض النشاطات الثانوية والفروع غير السوقية ((الستراتيجية)) في الاقتصاد الوطني، الا انه توسع في قطاعات سوقية اكثر اهمية من ذلك، خاصة في مجال التصنيع العسكري والصناعة الثقلية، ان حجم الاستثمارات في القطاع الاشتراكي هو الآن اكبر بكثير مما كان عليه قبل عملية الاصلاح .. وحجم الصناعة الوطنية في القطاع الاشتراكي، هو الان اوسع واكثر تأثيرا مما كان عليه.وعلى سبيل المثال كانت المبالغ المخصصة لمنهاج الاستثمار في ميزانية / ١٩٨٨ المصدقة تبلغ ((٣٦٠٠)) مليون دينار، ارتفعت في نهاية العام الى ((٤٢٥٤,٤)) مليون دينار، أي انها ازدادت على الرقم المصدق خلال السنة نفسها بمقدار ((٦٥٤,٤)) مليون دينار، وفي الميزانية المصدقة لعام / ١٩٨٩ ارتفع الرقم الى ((٥٢٢٥)) مليون دينار، أي بزيادة قدرها ((٩٧٠,٦)) مليون دينار، وربما ازداد المنفذ فعلا عن هذا الرقم في نهاية العام، ان مجموع ثمن المنشآت التي تم بيعها للقطاع الخاص بلغ حوالي ((٧٠٧)) مليون دينار.

اذن فالذي حدث هو عملية اصلاح في المسار لوضع العجلة على الطريق الصحيح.

ـ ٥ ـ

وفي المجال النظري لنتناول قضية هامة هي قضية الملكية، لنرى ماذا كان موقف الحزب منها، ان مسألة الملكية تحتل مكانا رئيسيا في الصراع الفكري بين الماركسية والرأسمالية، في هذه المسألة شهد حزبنا عملية تصويب يتضح من خلالها منهجه المبدئي العملي بصورة جلية. ورد في دستور الحزب في المادة ((٣٤)): ((التملك والارث حقان طبيعيان ومضمونان في حدود المصلحة القومية))، ان مسألة اعتبار الملكية حقا طبيعيا من اهم المسائل في تاريخ الفكر السياسي، في القرن السابع عشر صدر كتاب للكاتب الانكليزي ((جون لوك)) اسمه مقالات عن قانون الطبيعة، وملخص نظرية هذا الكاتب حول نشوء الدولة هو ان الانسان ولد في وضع طبيعي

قبل نشوء الدولة، ومعه حقوق طبيعية هي حق الحياة، وحق الحرية، وحـق الملكيـة، ان هـذه الحقوق الطبيعية اصبحت، بمرور الوقت، معرضة للاعتداء من قبل البعض على البعـض الآخـر، لذلك انشأ الانسان الدولة بموجب اتفاق بين الافراد للمحافظة على هذه الحقوق، اذن فهذه الحقوق هي حقوق طبيعية وجدت مع الانسان عندما كان يعيش بدون دولة.

فهي لم تنشئها الدولة، لذلك فهي مصونة، ولا يجوز الاعتداء علًيها، هذا هو اصل كلمة الحق الطبيعي المقرون بالملكية الفردية، ان هذه النظرية فيما يتعلق بالملكية الفردية اصبحت، فيما بعد، الاساس النظري للرأسمالية.

ان حق الملكية، كما ورد في دستور الحزب، حق طبيعي، ومضمون فـي حـدود المصلحـة القومية.لذلك تبلور مفهوم الملكية، كوظيفة اجتماعية، لها نفس صفات الملكية الخاصة، من حيث الانتفاع والاستعمال والتصرف، والانتقال بالارث والبيع .. الا ان ذلك يجب ان يخـدم المصلحـة العامة، وعندما تصبح الملكية الفردية متناقضة مع المصلحة العامة يحق للدولة التدخل لتصحيـح الوضع، ان هذا المفهوم الاشتراكي العربي يرجع، في جذوره الاولى، الى فكرة ملكيـة الانتفـاع بالارض، وليس ملكية مادة الارض التي تضمنها اجراء الخلفية عمر بن الخطاب، عندمـا رفـض توزيع الارض المحررة، في العراق والشام، على المقاتلين، وجعل ملكيـة رقبتـها لبيـت مـال المسلمين، ومنح حق الانتفاع الى اهلها، على ان يدفعوا الخراج لبيت المال لقاء ذلك.

ان هذا المفهوم الذي تمتزج به المبادئ بالاعتبارات العملية، أي هدف العدالة بهدف الانتاجية هو المفهوم الذي استقام عليه موقف الحزب من هذه القضية الجوهرية، رافضا النقيضين تـأميم الارض من جهة، والملكية الخاصة المطلقة ((الحق الطبيعي)) من جهة اخرى، وقد انعكس هـذا الموقف، عمليا، في الاجراء الذي اتخذته قيادة الثورة في القطر العراقي، والذي يقضـي بتـأجير الارض الزراعية المملوكة من قبل الدولة لآجال طويلة بدلا من تمليكها، كما انه ينعكس، نظريـا، في مقترح تعديل المادة ((٣٤)) من دستور الحزب واستبدال عبارة الحق الطبيعي بعبارة الوظيفـة الاجتماعية.

اذن ليس هناك موقف وحيد الجانب، أي الاهتمام بقضية العدالة، بغض النظـر عـن قضيـة الكفاءة الاقتصادية، وليس هناك اهتمام بقضية الكفاءة الاقتصادية بغض النظر عن قضية العدالـة، وبعبارات اعم ليس هناك تعلق نظري فحسب بالمبادئ المجردة واهمال للواقع، كما ليـس هنـاك واقعية تجريبية بدون مبادئ.

لقد كان هذا المنهج البعثي في المسألة الاقتصادية، سواء في الناحية الفكرية او العملية، وحو:ا في الساحة العربية، يناضل ضد تيارات معادية في اليمين و ((اليسار))، يناضل ضد الذين لم يعيروا القضية الاقتصادية الاهمية التي تستحقها من القوميين والتيارات الدينية، بالاضافة الى الطبقات المستغلة والحكومات المستندة الى نظرية رأسمالية في اتجاهها العام، ويناضل ضد من يتناولها على اساس نظرية جاهزة مسبقة، لا علاقة لها بالواقع العربي، كالشيوعيين .. ويحق لحزبنا اليوم ان يفخر بأن المنهج المبدئي العملي الذي اختطه قد ثبتت صحته من بين المناهج الاخرى، والادلة على ذلك ليست قليلة .. ان العديد من الاحزاب الشيوعية العربية، ومن الافراد الماركسيين قد تحولوا، بمرور الوقت، الى الفكرة القومية التقدمية، مخلفين وراءهم القول بالنظرية الكاملة الجاهزة ((الماركسية)).ثم اتي بعد ذلك التحول الكبير في الاتحاد السوفيتي، وفي الصين، وفي عدد من الدول الاشتراكية الاخرى .. ان هذه التحولات تتضمن الكثير من اجراءات التخلي عن التخطيط المركزي الشامل والتفصيلي حتى اصغر فرع من فروع الحياة والاقتصاد، والاعتراف بالحوافز الذاتية، وتقوية المنافسة، وانشاء قطاع خاص وترشيد العمل الاقتصادي، واعادة التوازن بين خط سير هدف المبادئ، وخط سير هدف الانتاجية، والاعتراف بالخصوصية الوطنية والتفاعل مع الواقع.

انه من دواعي الغبطة والثقة بالنفس ان يكون فرع حزبنا في القطر العراقي قد بدأ مسيرة الاصلاح الاقتصادي والاداري، عمليا، قبل ان تبرز ازمة الاتحاد السوفيتي ونموذجه الاشتراكي، فقد وضع استباقه للتطورات العالمية، عامل الزمن الى جانبه، في حين ادى تأخر التجربة السوفيتية في معالجة الخلل الاقتصادي الى التخلف عن مسار الاحداث، وكان عاملا من عوامل انهياره السريع.

لذلك فأن اكتشاف البعث لخلل في النظام الشيوعي قد رافقه ابراز للخلل في النظام الرأسمالي الغربي ايضا .. وقد القى الرفيق القائد صدام حسين ضوءا جديدا على هذا الخلل في خطابه في المؤتمر القطري العاشر، حيث يقول:ـ

(ان سقوط نظرية الحزب والعقيدة السياسية للفئة المهيمنة داخل المجتمعات الغربية قد لا يعني سقوط نظريتهم الاقتصادية في الجانب الذي يتعلق بأهمية العرض والطلب في تحقيق الوفرة والنوع الافضل من الخدمات والحاجات المادية للناس .. ولكنها لا يجوز ان تتحكم في كل نشاطات الحياة.

ان الغرب ـ حتى في هذا الميدان، كان يفرق بين نشاطاته التجارية على اساس المفاهيم مطلقة الحرية لقانون السوق، خارج بلدانه، وبقصد استغلال امم اخرى، وبين النشاط الاقتصادي داخل بلدانه، وفي ظروف ومراحل تطور يعيشها .. ومن ناحية اخرى فأن قانون السوق (العوض والطلب) في بلدان العالم الثالث الذي تعيش شعوبه المستوى المعروف من التطور، بل التخلف الكبير والفجوة القاتلة .. لا يحقق، بالضرورة، الوفرة في الانتاج او يحسن، بالضرورة، مستوى الخدمات والبضائع والسلع، عدا عن مساوئه الاخرى، لأن الربح السريع المضمون هو ما يستند اليه النشاط الخاص في ظروف بلدان العالم الثالث المليئة بأحتمالات التقلب والاضطراب .. وعندئذ لا يمكن، ان تتحقق مشاريع تنمية ولا نمو اقتصادي واجتماعي وثقافي متصاعد ومتوازن .. وعلى اساس نظرية السوق التي يسعى الغرب الى توريط بلدان العالم الثالث فيها، فأن اسواق بلدان العالم الثالث ستفتح وتحتكر، من الناحية العملية، من قبل رؤوس الاموال الاجنبية.

وفي العراق نواجه، اليوم، مرحلة تتطلب مستوى عاليا من الحصانة والوعي والحزم، فالاقتصاد الرأسمالي الموجه لتحقيق اغراض سياسية سوف يعمل على خلق ارضية مشتركة في المصالح مع نشاط القطاع الخاص المحلي، بحيث يكون للغرب، بصورة أو بأخرى، من يتأثر بمصالحه وبمنهجه، بل بمنهج شركاته وليس بالمنهج العام لدوله حسب).

وهكذا يقف منهج فكر البعث موقف الناقد المتبصر من اطروحات الغرب الرأسمالي، كما سبق ان وقف الموقف ذاته من اطروحات الانظمة الشيوعية، ليشق طريق التطور القائم على التوازن لتحقيق مجتمع نام تسوده العدالة الاجتماعية.

وفي ضوء هذا المنهج ينظر البعث الى مستقبل الاشتراكية ويرى ان ((الاشتراكية، بالنسبة لشعوب العالم الثالث، ليست فقط ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الركن العملي في الحرية، وإنما هي ايضا، وفي المقام الاول، وحتى تبلغ دول العالم الثالث درجة عالية من التطور الصناعي والعلمي والتكنولوجي الذاتي، ضرورة من ضرورات السيادة والاستقلال، والحفاظ على المصالح الوطنية والقومية الاساسية)).

((انظر خطاب الرفيق القائد صدام حسين في مؤتمر الجهاد والبناء)) لذلك فأن انهيار الشيوعية يعزز الثقة بمستقبل التجارب الاشتراكية الاصيلة، التي تجنبت الاخطاء الفكرية والعملية التي اودت بالتجارب الاشتراكية الشيوعية، والتي تكررت في بعض التطبيقات المتخلفة والمتعسفة للاشتراكية في بعض بلدان العالم الثالث.

فأشتراكيتنا العربية، تبقى هدفا اساسيا من اهداف بعث الامة العربية، والتجربة الاشتراكية البعثية سوف تجسد دوما حصيلة البصيرة الثورية الناضجة لفكر الحزب، والتعبير الصادق عن استقلالية الخط الوطني والقومي والانساني، سواء في اساليب الفكرة الاشتراكية او في التعامل اليومي مع قضايا التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والنهوض الحضاري للامة العربية.

صدر من هذه السلسلة

